المقالة التاسعة

سياسة التعليم فى مصر خلال المئوية الهلالية (١٨٩٢ـ ١٩٩٢) *

عندما بزغ نجم (الهلال) عام ١٨٩٢ كان قد مضى على الاحتلال البريطانى فى مصر عقد من الزمان، ومضى على جهود محمد على ما يربو على ثمانين عاماً فى غرس بذور الدولة الحديثة بجيشها ومؤسساتها ونظامها البروقراطى على النسق الأوربى وارتبط ذلك كله بمحاولات الاستقلال السياسى واصطناع مظاهر التحديث فى مختلف مرافق الدولة والحياة العامة. ولعل أهم وأبقى ما خلفته حقبة ذلك الحاكم هو ما استحدثه من إدخال نظام تعليمى مستقل عن النظام التقليدى السائد والمتمثل فى الأزهر والمعاهد والكتاتيب. ومنذ ذلك التاريخ انطلق تحديث الدولة والمجتمع كماغدت حداثة الثقافة منطلقة ومتفاعلة مع هذا النظام التعليمى الجديد.

بيد أن التباين والتدافع ـ بل والصراع فى أحيان كثيرة ـ لم يتوقف بين نمطى الثقافة الأزهرى والمدنى، وبين المفكرين والمصلحين فى كل من النظامين. وماتزال هذه الازدواجية الثقافية التى يمثلها هذان النظامان تضطرب بها حياتنا الفكرية حتى اليوم، على الرغم مما شهده التعليم الأزهرى من تطوير، وبخاصة على أيدى جمال الدين الأفغانى، ومحمد عبده، وحسن العطار فى أخريات القرن التاسع عشر، ثم تحويل الجامع الأزهر إلى جامعة على نمط الجامعات المصرية الأخرى فى أوائل الستينيات من

* لم اتحقق من نشر هذا المقال فى صيف ١٩٩٣، وما إذا كنت قد بعثت به للنشر فى مجلة « الهلال ».

هذا القرن، وكذلك على الرغم مما طرأ على نظام التعليم المدنى من إصلاحات، وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وانتهاء باعتماد «استراتيجيه تطوير التعليم فى مصر» ١٩٨٧.

ولقد سجلت مجلة «الهلال» على صفحاتها كثيرا من المقالات والمقولات التى تعكس آراء المفكرين والتربويين فى كل من الثقافتين، وفى محاولات التوفيق أو التكامل بينهما، وقد تجلت تلك الكتابات فيما عرف بالمعارك الفكرية بين أنصار القديم والحديث، أو الطارف والتليد، أو الأصالة والمعاصرة، أو الوافد والأصيل، إلى غير ذلك من المساجلانت الفكرية التى كانت نتاجاً لنظامين منفصلين من التعليم. ويبدو أن «الهلال» كانت فى معظم فتراتها وصفحاتها منحازة إلى جانب الفكر الليبرالى فى المواطنة، والعقلانى فى الحداثة والإصلاح.

وحين نعود إلى متابعة السياق التاريخى لتطور التعليم خلال حقبة المائة العام التى عايشتها وتفاعلت معها مجلة الهلال، ينبغى أن نؤكد على ذلك الصراع بين الحركة الوطنية منذ الثورة العرابية وبين الاحتلال البريطانى فى سياسة التعليم ونشره وتنظيمه، ولقد أدى إنهاء التنافس الاستعمارى بين بريطانيا وفرنسا فى القرن التاسع عشر على أثر الاتفاق الودى بينهما عام ١٩٠٤ إلى أن خلت الساحة للاحتلال البريطانى ليعمل على إضعاف عناصر الثقافة الفرنسية ولغتها فى المدارس المصرية، وأن تصبح اللغة الإنجليزية لغة التعليم لمختلف المواد الدراسية، لذلك شهدت فترة الاحتلال سياسة إتاحة فرص التعليم الحديث بمقدار، واحتكار أبناء الأثرياء المصريين من كبار الملاك والأعيان من القادرين على دفع المصروفات بعد أن كان هذا التعليم مجانيا منذ أيام محمد على. واقتصر دوره كذلك على إعداد الموظفين لجهاز الدولة الذى كان للاحتلال العسكرى سلطة الهيمنة على توجهاته.

وتظهر «الهلال» وحركة نشر التعليم ـ بمقدار محدود ـ تأخذ فى الركود، خصوصاً بعد أن اعتزل نظارة المعارف على مبارك عام ١٨٩١، وهو ذلك المصرى الهمام الذى

سعى إلى نشر التعليم الأولى وتطوير الكتاتيب من خلال لائحة رجب الشهيرة فى معالم تاريخ التعليم المصرى عام ١٨٦٧ ، هذا فضلاً عن أنه المؤسس لمدرسة دار العلوم التى استهدفت مزج الثقافة الدينية والشرعية واللغوية بما هو متاح من علوم العصر الحديثة . واستمر الجمود فى حركة التعليم حتى تولى سعد زغلول نظارة المعارف عام ١٩٠٦ ، وكان من بين ما أنجزه خلال سنوات توليه مقاليد النظارة البدءُ فى تقريب لغة التعليم ، مما كان من بين أهم مطالب الحركة الوطنية فى ذلك الوقت ، وذلك رغم السيطرة الكبرى لمستشار المعارف الإسكتلندى دوجلاس دنلوب على مقدرات التعليم ومجرياته خلال تلك الفترة ، حتى يكون النظام التعليمى رديفا لسلطة الاحتلال العسكرى .

وارتبط مطلب نشر التعليم كجزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية بغيره من عوامل ثورة ١٩١٩ ، وظهرت الكتابات التى تدعو إلى إلزامية التعليم . ومن هذا المنطلق يلحظ الباحث ذلك المقال الذى نشر فى مجلة « الهلال » بتاريخ أول يناير ١٩٠٨ بعنوان «التعليم الإلزامى والتعليم المجانى » . وإذا كان ذلك العام قد شهد إرهاصات دستور عام ١٩٢٣ الذى هيأ لمصر استقلالها المشروط والذى نص على أن التعليم الأولى إلزامى ومجانى للمصريين بنين وبنات ، فإنه فى العام ذاته ولدت الجامعة الأهلية التى أصبحت فيما بعد الجامعة المصرية بكلياتها الأربع : الآداب ، والحقوق ، والطب ، والتجارة . وتوالى ضم المدارس العليا إلى كليات الجامعة المصرية ، وتغير اسمها إلى جامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٠ ، ثم تلتها جامعة فاروق الأول بالإسكندرية عام ١٩٤٢ ، وجامعة إبراهيم باشا الكبير عام ١٩٥٠ ، حتى تغيرت أسماؤها مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فأصبحت جامعة القاهرة ، والإسكندرية ، وعين شمس ، على التوالى . وتوالت أعداد الجامعات حتى بلغ عددها حاليا ١٤ جامعة فى مختلف محافظات جمهورية مصر العربية بما فى ذلك الجامعة الأمريكية التى تأسست عام ١٩١٩ ، وجامعة الأزهر التى أعيد تنظيمها على نمط الجامعات المصرية الأخرى عام ١٩٦١ .

والواقع أن تطور نظام التعليم فى مصر منذ دستور ١٩٢٣ قد اضطرب وتماوج

وتفاعل بصورة واضحة وبنقلات ملحوظة مع حركة المجتمع المصرى فى مسيرته السياسية وديناميا ته الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن نلخص ما برز من هموم التعليم وإشكالياته منذ ذلك التاريخ حتى وقتنا الحاضر فى خمسة محاور رئيسية كان لها صداها فى أجهزة الفكر والرأى والسياسة والتشريع، وفى مختلف مصادر الإعلام والثقافة. وقد انعكست قضايا تلك المحاور ـ بوتائر ودفعات متباينة ـ فى مجلة « الهلال » وكان للاهتمامات الفكرية لرؤساء تحريرها أثره الواضح فيما سجلته من عناصر تلك المحاور الخمسة بمعالجات مباشرة أو غير مباشرة.

وهذه المحاور الرئيسية يمكن صياغتها حسب تصنيف زمنى فى تواترها فيما يلى : نشر التعليم وتعميمه، وطنية التعليم، ديمقراطية التعليم، التوجهات الإيديولوجية والسياسية للتعليم، وأخيراً موقع التعليم من التنمية.

ومن الملاحظ أن بعض القضايا فى تلك المحاور قد برز كقضية الساعة فى فترة زمنية سابقة على غيرها، إلا أنها جميعها ما تزال من المسائل الملحة فى سياسة التعليم المصرى. وهذه المسائل بطبيعة الحال متداخلة ومتشابكة فى منظومة التعليم بما يجعل كل واحد منها مؤثراً ومتأثرا بغيره.

لقد كان من الطبيعى أن يكون نشر التعليم ثم تعميمه فى المرحلة الابتدائية من أهم منطلقات السياسة التعليمية منذ البداية، وكان من أولها ماسعى إليه مشروع تعميم التعليم الإلزامى عام ١٩٢٤ خلال فترة ١٥ عاما، زيدت فيما بعد إلى ٢٠ عاماً. وماتزال للقضية جزر بشرية ضخمة فى حاجة إلى التغطية؛ ليصل تعميم التعليم إلى نسبة ٩٥ فى المائه ممن هم فى سن الإلزام، حيث إن النسبة حاليا لا تتجاوز ٨٠ فى المائة فى المرحلة الابتدائية، فضلاً عما تتعرض له أعداد التلاميذ المسجلين من تسرب قدرت نسبتة عام ١٩٧٨ بحوالى ٣٦٪ ومن الإنصاف أن تشير إلى أن نشر التعليم بين البنات قد خطا خطوات واسعة خلال مسيرة تطور التعليم فى المئوية الهلالية التى نحن بصددها.

والمحور الثانى هو قضية وطنية التعليم بهدف جعله أداة من أدوات الكفاح ضد

الاستعمار وغرس روح الولاء للوطن ومقاومة الاحتلال (حتى من خلال المناهج المستترة) وتحقيق شعار « مصر للمصريين». وإذا كان تركيز الحركة الوطنية على إطار مقاومة الاحتلال وانتزاع « الاستقلال التام أو الموت الزؤام »، منذ قيام ثورة ١٩١٩ لم يشمل القضية الاجتماعية فإن مفهوم وطنية التعليم قد امتد فيما بعد إلى آفاق متعددة مع المتغيرات المجتمعية ، حيث اتسع إلى مفهوم المشاركة السياسية والعدل الاجتماعى وإلى حقوق الإنسان، وإلى مجالات الانتماء فى مواجهة الاغتراب والتغريب، وإلى مواجهة قضايا التبعية الثقافية والفكرية، وإلى محاولة تجاوز ثنائية الأصالة والمعاصرة، انتهاء بمواجهة الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات .

وتجسدت إشكالية ديمقراطية التعليم فى بدايتها بالعمل على تأسيس مدرسة موحدة لأبناء الشعب جميعا فى مرحلة التعليم الأولى، حيث وجدت أنماط متعددة من مدارس المرحلة الأولى، مختلفة فى مضامينها وفى مسالكها، وفيما توصل إليه من مراحل التعليم التالية . كانت مدارس المرحلة الأولى (بأنواعها) تتمثل فى المدارس الأولية بالمجان لفقراء الريف بصورة رئيسية، وإلى جانبها المدارس الابتدائية التى توصل إلى الثانوية فالجامعة فى المدن وتتقاضى مصروفات. وانتهت محاولات توحيد المرحلة الأولى بحيث تصبح تعليما مشتركا للجميع بفضل إصدار قانون التعليم الابتدائى عام ١٩٥١ الذى أدمج مختلف أنماط مدارس المرحلة الأولى فى نمط واحد أطلق عليه « المدرسة الابتدائية » بالمجان ولمدة ست ستوان، وجاء قانون ١٩٥٣ ليتم عملية التوحيد بصورة متكاملة فى بنية التعليم ومناهجه .

وشمل مفهوم ديمقراطية التعليم كذلك امتداد فرص التعليم إلى المرحلة الإعدادية واعتبرت الحلقة الثانية من التعليم الأساسى الإلزامى المجانى للبنين والبنات من سن ٦ ولمدة تسع سنوات، وذلك من خلال تطبيق قانون التعليم الأساسى الصادر عام ١٩٨١ . بيد أن عدد سنواته قد أنقص إلى ثمانى سنوات بعد أن اختصرت الحلقة الأولى إلى خمس سنوات، بناء على القانون الصادر عام ١٩٨٨ .

وارتبطت ديمقراطية التعليم بإلغاء المصروفات ومجانيته فى جميع مراحله منذ أن ألغيت المصروفات فى المرحلة الثانوية تطبيقاً لشعار أن التعليم كالماء والهواء الذى أطلقه طه حسين عام ١٩٥٠ . وأعقب ذلك مجانية التعليم العالى والجامعى إنفاذاً لقانون عام ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الكليات والمعاهد العليا . وهكذا استقر حق التعليم ومجانيته فى جميع مراحل التعليم فى نصوص الدساتير التى صدرت بعد ذلك التاريخ ، بيد أن مبدأ المجانية قد طرح للنقاش بين مؤيد ومعارض مع بداية الإعلان عن سياسة الانفتاح عام١٩٧٤ حتى اليوم . ولقد شهدت صفحات الهلال بعضاً من الأصوات والأصداء للمناظرة فى ذلك الموضوع .

كذلك انعكس فى مضامين التعليم ماساد تلك الفترة المئوية الهلالية من مختلف التوجهات الإيديولوجية بدءاً من مبدأ التعليم لأبناء الصفوة من القادرين على تحمل نفقاته من كبار الملاك والرأسمالية الناشئة حتى الحرب العالمية الثانية ، وكانت مضامينه وقيمه مرتبطة بإعداد الموظفين والمهنيين من المصريين لتولى مواقع العمل فى البيروقراطية المصرية تحت الاحتلال ، كما تولد عن مضامينه بطريقة غير مباشره وَعْىٌ بمكافحة الاستعمار والحصول على الاستقلال السياسى كما سبقت الإشارة ، وفى الفترة الناصرية تشبعت التوجهات الإيديولوجية بمكافحة مختلف صور الاستعمار فى الداخل والخارج ، كما ارتبطت بقضايا القومية العربية وتحرر الشعوب ، وبالتضامن مع العالم الثالث ودول عدم الانحياز ، كذلك ارتبط منذ بداية الستينيات بقضايا الاشتراكية والتصنيع وتحالف قوى الشعب العاملة ، فضلاً عن دواعى الموقف المصرى من العدو الإسرائيلى ومن قضية الصراع العربى الإسرائيلى بصورة عامة . ومع الانفتاح السياسى والاقتصادى ارتبط مضمون التعليم بقضايا تحرير الاقتصاد والتجارة وخصخصة قطاع الأعمال وآليات السوق ومسائل السلام والحلول السلمية وتعزيز الوحدة الوطنية فى مواجهة الفتنة الطائفية ومحاولة اصطناع مشكلة الأقليات إلى جانب الانعكاسات المتزايدة للمشكلة السكانية كماً وأحوالاً .

وآخر تلك المحاور الخمسة هو علاقة التعليم بالتنمية. وقد كان لهذا المحور تفريعات متعددة منها: ماذا تريد التنمية ـ وبخاصة فى جانب الإنتاج والإنتاجية ـ من الإعداد والتأهيل وأنواع التخصصات فى نظام التعليم؟ وهذا الجانب هو الذى يعرف عادة بعلاقة التعليم بإعداد القوى العاملة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وبالهياكل الوظيفية والمستويات المطلوبة من المعرفة والدراية. ويقابل هذا الجانب التساؤل عن ماذا يريد التعليم من التنمية حتى تغذيه؟ ويدخل فى هذا الجانب على وجه التحديد عملية تمويل التعليم، ومدى ما تتحمله الدولة، ومدى ما تتحمله الأسر، ومدى ما يمكن أن يسهم به القطاع الخاص والمبادرات الطوعية. أضف إلى هذا كله نوع الفكر الذى يفترض أن ينميه التعليم؛ لكى يكون فكراً عمليا وإيجابيا، ومرتبطا بتحريك الواقع، ومرسخاً لقيم التقدم والنماء. ولعل « الهلال » قد اتسعت صفحاتها لكثير من قضايا التعليم والتنمية، وبخاصة فى مجال تقييم الجوانب المعرفية والقيمية فى تكوين الشخصية المصرية ومن أجل تأسيس نهضة حضارية مطردة ومتجددة تعمل على الوفاء بحاجات المواطن فى الخير والحرية والكرامة.

تعليق

يقدم هذا المقال نظرة بانورامية لحركة التعليم فى بنيته وأهدافه ومضامينه فى إطار السياق المجتمعى وحركته خلال فترة مائة عام من ١٨٩٢ ـ ١٩٩٢، أى فترة حياة مجلة « الهلال » المصرية ومشروع الاحتفال بما سمى بالمئوية الهلالية.

وقد طلبت منى مجلة الهلال أن أكتب مقالاً مختصراً عن سياسة التعليم فى مصر خلال المئوية الهلالية، وذلك قبل أسبوع من رحلة صيفية استطالت إلى ثلاثة أشهر. وأرسلت المقال بالبريد، لكنى لم أتحقق حتى الآن من وصول المقال أو من نشره.

والواقع أنه لم يكن لدى الكاتب من الوقت ما يمكن من مراجعة عينات من أعداد الهلال ليؤرخ لانعكاسات القضايا التعليمية خلال تلك الفترة فيما سجلته المجلة من مقالات أو أخبار؛ ولذلك حاول المقال أن يمس ذلك الجانب فى مواضع محدودة جداً، وفى صورة إجمالية عامة، وبعضها على سبيل الافتراض.

ومع تجاوب سياسة التعليم مع المحاور التى دارت حولها ومعها وبها حركة المجتمع خلال المائة الهلالية، فإننا لا نجد محوراً واحدا من تلك المحاور الخمسة قد وصل فى أهدافه إلى منتهاه، أو لايزال يشق طريقه فى المجرى الذى بدأه دون أن تحدث له انعطافات، أو أن مسيرته لم تُصَبْ بالإحباط والتردد . وماتزال سياسات التعليم فى حالة اضطراب وتعثر مع اضطراب الإرادة السياسية وتحولاتها بفعل متغيرات داخلية وخارجية فى شأن الالتزام ببلوغ تلك المحاور غاياتها التعليمية والاجتماعية والاقتصادية .

فعلى سبيل المثال لم ينتشر التعليم إلى الدرجة التى تم بها القضاء على الأمية، واختلط الدور الوطنى فى صياغة الثقافة الوطنية المشترك بالاعتماد المفرط على عناصر التحديث مع إضعاف مصادر القوة الذاتية وتزايد مساحة التبعية منذ السبعينيات بعد أن كان التعليم منذ أواخر القرن التاسع عشر فى مجمله جبهة من جبهات المقاومة للاستعمار البريطانى، وللاحتلال الفرنسى قبله من خلال جبهة علماء الأزهر وطلابه، كذلك اتسعت الفجوة فى تكافؤ الفرص التعليمية، بعد أن شهدت قدراً ملحوظا من التقارب خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، وذلك حين اعتمدت سياسة الانفتاح الاقتصادى واغتنام الفرص لأهل القدرة والأخلاقيات المناسبة لاغتنامها بطرق مشروعة وغير مشروعة منذ أوائل السبعينيات . وغدت القدرة المالية ـ وليس القدرات العقلية والزاد المعرفى ـ وحدها وسيلة لشراء سلعة التعليم والتعلم من خلال المدارس الخاصة والدروس الخصوصية والجامعات الأجنبية .

واستمر اضطراب التعليم وتشوه سياساته مع التحول الإيديولوجى من النموذج الاشتراكى، إلى نموذج رأسمالى مشوه هدفه الأول والأعم الربح والربح السريع، بصرف النظر عن أى دور أو توظيف اجتماعى لرأس المال. وارتبط بذلك كما هو معروف الانتقال من اقتصاد مخطط يرتكز أساسا على القطاع الحكومى والعام، إلى تخلص من الملكية العامة إلى الخصخصة والملكية الخاصة وآليات السوق كعوامل أساسية فى التنمية وضبط عوامل الإنتاج

وهكذا تظل تلك المحاور الخمسة بطموحاتها وقيمها الإيجابية معرضة للمد والجزر، وإن كانت حركة الجزر ـ فى تشخيصنا أقوى أثراً، ويظل تطوير التعليم متأثراً ومؤثرا بدرجات متفاوتة مع حركة المجتمع فى مدى التزامه، أو عدم التزامه، بتلك المحاور الخمسة، واستجابته لمطالب الإصلاح للمجتمع من خلال التعليم، ولمقومات التعليم اللازمة لدفع حركة المجتمع وتطوره.

ومع هذه الإلمامة العريضة بتطور التعليم خلال المئوية الهلالية من ١٨٩٢ ـ ١٩٩٢ لا ينبغى أن نعتقد أن هذه الفترة منعزلة عما سبقها، فالعبرة فى التاريخ ليست بالسنوات، وإنما بما يسمى بالزمن الثقافى أى بعوامل معينة هى التى تحدد للفترة التاريخية سماتها المميزة. والسمات المميزة للتعليم الحديث الرسمى إنما تبدأ مع ولاية محمد على باشا الكبير منذ عام ١٨٠٥، حين أتاحت له الظروف الدولية والمحلية أن يدخل مصر ونظام التعليم فيها إلى زمن ثقافى جديد أو على الأقل إلى إلقاء بذوره التى تبلورت مع الأزمان الثقافية اللاحقة إلى ما تشكل عليه نظامنا التعليمى الحالى، وإلى ما أداه من وظائف فى حركة مجتمعنا المعاصر.

ويشيع فى بعض الأفكار أن نظام التعليم الرسمى هو نظام تعليمى مستورد، فى مقارنته بنظام التعليم الأزهرى الذى كان النظام الوحيد بمضامينه وكتبه ومشايخه وطرقه، بل يرى البعض أنه كان بداية للغزو الثقافى الذى اقتحم الثقافة التقليدية الأصلية. ولابد لنا من الإشارة إلى أن محمد على هو الذى أسس هذا النظام الجديد فى مصر، وسعى إلى الاستعانة بالخبراء الأجانب، كما أرسل البعثات إلى الخارج للتوسع فى هذا النظام. وبعبارة أخرى جاء بمبادرة محلية استمرت فى دعمها لهذا النظام الجديد. وقد تعمقت جذور هذا النظام وامتدت فروعه بعد محمد على، وهذا يعنى أنه أصبح يحقق وظائف مطلوبة ومرغوباً فيها فى حياة المجتمع المصرى، وإلا لما استطاع أن يبقى وأن يترسخ وأن يكون من دعائم البقاء والنماء فى هذا المجتمع.

والذى لا شك فيه أن نظام التعليم الحديث قد ارتبط منذ أيام محمد على بقيام الدولة

الحديثة فى مصر، وكان عاملاً حاسماً من عوامل تنظيمها وتعميرها، وإلى ظهور وبلورة مصر بها مؤسسات الدولة الحديثة من جيش وبيروقراطية وقوانين ومؤسسات حددت معالم الوطن والمواطن، وأوضحت معالم السيادة ومصادر القوة ومطالب الاستقلال والذاتية الحضارية، وقد بدأ محمد على ذلك باقتباس مصادر المعرفة والتنظيم والقانون من المجتمع الأوربى ومواجهته بأسلحته التى استمد منها قوته. وفى هذا السياق أيضا لا ينبغى أن تؤخذ عبارة الخديوى إسماعيل بأنه يريد أن تكون مصر قطعة من أوربا ـ كما يرى البعض ـ على أنها محاولة للقضاء على أصالة الثقافة المصرية، بل إنها حققت مع نمو التعليم، وبداية تعليم البنت، مَعْلَماً هاماً من معالم نهضة مصر الحديثة.

وما يستحق التأكيد هنا هو أن التعليم الحديث قد استقر ونما فى محاولة لاكتساب مصادر القوة التى كان يتميز بها الغرب من المشرق العربى وعن أوضاع الدولة العثمانية التى انتابها الضعف والتفسخ فى صراعها مع الدول الأوربية لافتقادها عناصر قوتها، والتى كان نظام التعليم الحديث أحد مصادر تلك القوة.

وإذا كانت الأحداث والعصور التالية فى القرن العشرين ـ وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ـ قد أجهضت كثيرا من مقومات استكمال بناء الدولة الحديثة الديمقراطية وامتلاك الأسباب الموضوعية لاستقلالية القرار والمسار، مما أدى بنظام التعليم إلى أن يتشوه توظيفه الاجتماعى، وإلى أن يكون مسهما بدرجات متفاوتة فى تآكل المشروع القومى الحضارى المتمثل فى القضاء على الأمية، وفى توفير أكبر قاعدة للعدل الاجتماعى والعمل المنتج والاستقلال الاقتصادى والإبداع الثقافى، وفى تضييق مجالات التبعية واستهلاك المعرفة وقصور مؤسساته عن إنتاج المعرفة الوطنية وتوظيف المعرفة الإنسانية من مختلف مصادرها توظيفاً اجتماعياً مثمراً لخير الأفراد والمجتمع.

وخلاصة القول أن موقع التعليم من حركة المجتمع ينبغى أن يرتبط فى معالجته مع خصوصيات المرحلة التاريخية وما يشيع فيها من مقومات ثقافية بعناصرها السياسية والاقتصادية وعلاقاتها الخارجية.